Milestones in the History of Cannabis Cultivation in Morocco

Dr. Abdourabbeh EL BAKHCH

Faculty of Arts and Human Sciences,
Mohammed V University, Rabat , Morocco

Science Step Journal / SSJ

2024/Volume 2 - Issue 6

doi: https://doi.org/10.6084/m9.figshare.27567930

To cite this article: EL BAKHCH, A. (2024). Milestones in the History of Cannabis Cultivation in Morocco. Science Step Journal II (6), 359 - 371. ISSN: 3009-500X.

Abstract

Morocco and Afghanistan alternately hold the first position globally in the production of cannabis according to reports from the United Nations Office, while Morocco ranks first globally in the production and export of hashish, which is extracted from the cannabis plant according to the same reports. This type of agriculture in northern Morocco is concentrated over an area of more than 134,000 hectares, distributed across six provinces: Chefchaouen, Al-Hoceima, Taza, Ouezzane, Tetouan, and Larache. Cannabis has spread in these regions since the 1970s, originating from traditional production areas: Beni Khaled (Chefchaouen Province), Beni Sedat, and Ketama (Al-Hoceima Province).

The phenomenon of producing, consuming, and trading cannabis has historically oscillated between rejection and acceptance. As for rejection, it manifests in its legal prohibition, its religious condemnation (according to common perception), and the avoidance of its consumption for health reasons. As for acceptance, it manifested in the use of hemp as a treatment for a range of diseases, especially respiratory ones. It was also used in the production of textiles and ropes, and it was employed for religious purposes by some Sufi groups. Thus, what are the most important historical milestones that cannabis cultivation in Morocco, especially in the north, has experienced?

Keywords:

Cannabis, agriculture, Morocco, history, law.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

محطات من تاريخ زراعة القنب الهندي بالمغرب

د. عبدربه البخش

كلية الآداب والعلوم الانسانية
جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب

ملخص:

يتفق يتناوب المغرب وأفغانستان على المرتبة الأولى عالميا في إنتاج القنب الهندي حسب تقارير مكتب الأمم المتحدة، وينفرد المغرب بالمرتبة الأولى عالميا في إنتاج وتصدير الحشيش الذي يتم استخلاصه من نبتة القنب الهندي حسب نفس التقارير. وتتركز هذه الزراعة بشمال المغرب على مساحة تتعدى 134000 هكتار، تتوزع على ستة أقاليم هي: شفشاون، والحسيمة، وتاونات، ووزان، وتطوان، والعرائش. وقد انتشر القنب الهندي بهذه الأقاليم منذ سبعينيات القرن المنصرم، انطلاقاً من مناطق الإنتاج التقليدية وهي: بني خالد (إقليم شفشاون) وبني سدات وكتامة (إقليم الحسيمة).

وقد عرفت ظاهرة إنتاج القنب الهندي واستهلاكه والمتاجرة به خلال مسارها التاريخي حالة من التأرجح بين الرفض والقبول. فأما الرفض، فيتجلى في منعه قانوناً، وتحريمه دينياً (تبعاً للتمثل الشائع)، وتجنب استهلاكه صحياً. أما القبول، فقد تجلى في استعمال القنب الهندي كعلاج لمجموعة من الأمراض خاصة التنفسية منها، كما استُعْمِل في صناعة النسيج والحبال، واستُعمل أيضاً لدواع دينية عند بعض الجماعات الصوفية. فما هي إذن أهم المحطات التاريخية التي عرفتها زراعة القنب الهندي بالمغرب، خاصة بشماله؟

الكلمات المفتاحية: القنب الهندي، الزراعة، المغرب، التاريخ، القانون.

الكلمات المفتاحية:

القنب الهندي، الزراعة، المغرب، التاريخ، القانون.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

مقدمة:

يتميز القنب الهندي بالمغرب بأبعاد زمنية ثلاث؛ فهو ذو ماض وحاضر ومستقبل. فأما الماضي فيمتد زمنياً إلى ما قبل القرن الخامس عشر- حسب أغلب الباحثين والمؤرخين- حتى نهاية القرن العشرين، فبدون هذا الماضي لا تستقيم أي محاولة لفهم ظاهرة القنب الهندي وتحليلها، فداخله تتحدد أشكال العلاقات والتجارب والتفاعلات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحددة لهذه الظاهرة. أما الحاضر، فنرى أنه يمتد من 2003، حيث شرعت الحكومة المغربية بتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إنجاز ثلاث دراسات استقصائية حول موضوع القنب الهندي بشمال المغرب، إلى حدود مطلع سنة 2021، حيث صادق البرلمان المغربي بغرفتيه (مجلس النواب، مجلس المستشارين) على مشروع قانون رقم 13.21 الذي تقدمت به وزارة الداخلية، ويتعلق بالاستعمالات المشروعة للكيف. وما ميز هذه الفترة هو بروز مقترح تقنين القنب الهندي من قبل مجموعة من الفاعلين المدنيين والسياسيين، وبعض الباحثين في المجال. بينما المستقبل صارت تتحدد أبعاده فيما سيفرزه هذا التقنين من نتائج وتفاعلات اجتماعية واقتصادية وثقافية، محلياً وإقليمياً ودولياً.

وتتمركز زراعة القنب الهندي في الوقت الراهن تبعاً لتقارير الأمم المتحدة بشمال المغرب على مساحة تتعدى 134000 هكتار، تتوزع على ستة أقاليم هي: شفشاون، والحسيمة، وتاونات، ووزان، وتطوان، والعرائش. فما هي إذن أهم المحطات التاريخية التي عرفتها زراعة القنب الهندي بالمغرب، خاصة بشماله؟ وإلى أي حد يشكل هذا التاريخ تجلياً من تجليات الثقافة بالمغرب؟

لمقاربة هذا الإشكال، تم اعتماد المحاور الآتية:

1. القنب الهندي كمفهوم؛

3. زراعة القنب الهندي قبل الحماية؛

2. زراعة القنب الهندي خلال الحماية؛

4. زراعة القنب الهندي بعد الاستقلال؛

5. راهن زراعة القنب الهندي.

إن الهدف من الاشتغال على هذه المحاور يستمد قيمته من طبيعة العلاقة الجدلية بين التاريخ والثقافة، فإذا كانت هذه العلاقة غالباً من تُقابل بين التاريخ والثقافة كجوهرين متمايزين، بوصف أحدهما علةً للآخر؛ الأثر التاريخي، والسبب الثاقفي. فإننا ننطلق من التصور الذي يجعل من التاريخ والثقافة وجهان لعملة واحدة، حيث لا يمكن أن يوجد الواحدَ منهما دون الآخر، وإن أخذ أحدهما أهمية على حساب الآخر، بهذا المعنى أو ذاك، وتبعا للسياق والأحوال، فإن ذلك لا يلغي أبداً وجود الطرف الآخر.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

1. من الكيف إلى القنب الهندي:

يَسْتعمل المغاربة في مجال المعرفة المشتركة ومجال المعرفة العلمية[1] (أحيانا)، مفهوم الكيف بدلاً من مفهوم القنب الهندي، ويرقى هذا اللفظ "الكيف" إلى مستوى المفهوم المحلي، لأنه عبارة عن صورة ذهنية تختزن ذاكرة الإنسان المغربي منذ أمد طويل، إنه تعبير ثقافي وفي الآن ذاته مفهوما علميا. وتبعا لذلك، نجد مجموعة من الدراسات العلمية، والتقارير الرسمية، والكتابات الصحفية، تستعمل تارة مفهوم الكيف، وتارة أخرى مفهوم القنب الهندي، أو القنب.

إن الاستعمال الأول للمفهوم (الكيف)، يكون عندما يتعلق الأمر بخصوصية النبتة محلياً وإظهار البعد الهوياتي والثقافي لها، ومن ثمة التأكيد على أحقية الاستعمال الرسمي لمفهوم الكيف؛ وهو الأمر الذي يجعل من الكيف مفهوماً أنثربولوجيا، أو بالأحرى مفهوماً قائم الذات داخل مجال المعرفة العلمية. أما اعتماد مفهوم القنب الهندي فيستمد شرعيته من الاستعمال العابر للبلدان من جهة، ومن الأصل التاريخي لفصيلة القنب ذات الأصل الهندي من جهة ثانية، ومن استفاءه شروط المفهوم العلمي من جهة ثالثة.

لقد اتخذ القنب الهندي بالمغرب اسماً أساسياً (الكيف) شأنه في ذلك شأن الأسماء المتعددة والمختلفة التي يُعرف بها في البلدان أخرى، كالماريجوانا بالولايات المتحدة الأمريكية، والتكروري في تونس، والبانجو في مصر، والحقبك في تركيا، والدقة في أستراليا، والجريفا في المكسيك، وغيرها من الأسماء في باقي بلدان ومناطق العالم.

ويشير الكيف في المغرب إلى معنيين اثنين: الأول نبات القنب الهندي الذي يُزرع فوق مساحات سقوية وبورية شمال المغرب؛ وهو نبتة سنوية تنمو في المناطق المعتدلة والرطبة، يستمر نُضجها ما يقرب فصلين كاملين، وتقوم هذه النبتة على جذور غير عميقة يسهل خلعها، ويتراوح طول جذعها تقريبا بين متر ومترين، يتفرع عن هذا الجذع مجموعة من الأغصان الصغيرة، و يغطي الجزء الأعلى من كل الأغصان أوراق مسطحة الشكل، وتنمو بجانبها رؤوس مكدسة مزهرية يطلق عليها الفلاحون اسم العيون، وهي تستخدم في التدخين واستخراج المواد المنشطة (البوزيدي، 2017، ص: 6865). ونبتة القنب الهندي صنفان؛ ذكر وأنثى، عند اكتمال نموهما يمكن تمييز الذكر عن الأنثى بالعين المجردة وتجدر الإشارة إلى أن الأفراد الأنثوية هي التي يتركز فيها العقار المخدر وخاصة في القمم الزهرية، بينما تكون الأفراد الذكورية أفضل منتج للألياف (بنعبيد، 2004، ص: 6684). فللذكر أزهار بارزة تحتوي على حبوب التخصيب واللقاح، والتي تبدأ في التطاير حينما يصل الذكر مرحلة متقدمة من النضج، لتتم بذلك عملية تلقيح الأنثى التي تبقى أزهارها مكدسة تحويها أوراق النبتة، وبعد عملية التلقيح تصبح عملية إزالة الذكر ورميه ضرورية لتستمر الأنثى في النمو وتحقيق الغلة.

أما المعنى الثاني للكيف، فيشير إلى كيفية تحضير نبتة القنب الهندي ذاتها، ويتعلق الأمر بفرز أزهار النبتة الأنثوية عن السيقان والبذور والأوراق، وبعد عملية الفرز هذه تأخذ الأزهار وتقطع إلى أجزاء صغيرة بواسطة موس حادة تسمى (الشفرة) وتتم هذه العملية

[1] محمد بودواح وخالد مونة اللذان اعتمدا مفهوم الكيف في أبحاثهما بدل القنب الهندي، فعلى سبيل مثال ذلك لا الحصر: تجدر الاشارة إلى الاستاذين

- محمد بودواح: "la culture du kif et sont impact economique et social dans le rif central (Maroc) : cas de ktama,"
- خالد مونة: " Le blad du kif : Economie et pouvoir chez les ketama du Rif "

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

فوق قطعة من الخشب تسمى باللوحة (التويجري، 1999، ص: 61). وبعدما تتحول الأزهار إلى مسحوق، يتم خلطها مع مسحوق التبغ الأسود الذي يعرف محليا باسم "الطابة"، عندها يصير المنتوج جاهزاً، وهو المنتوج الذي يحمل عند المغاربة اسم "القنب الهندي" كذلك. إن القنب الهندي تبعا لهذا المعنى إذن، يعني المستحضر التقليدي المصنوع من التبغ والقنب الهندي المجفف والمقطع (Afsahi ; pp :101).

بناءً على ما سبق، يمكن القول أن لفظ الكيف يستوفي شروطه كمفهوم أنثربولوجي، وأي استعمال له في مجال المعرفة العامية والحس والمشترك لا ينقص من صيرورته التاريخية، وحمولته الثقافية، ومقوماته المعرفية. غير أننا سنعتمد في هذه الورقة مفهوم القنب الهندي باعتباره مفهوما علميا بما لا يدع مجالا للشك.

2. زراعة القنب الهندي قبل الحماية:

لا وجود لإجماع بين المصادر التاريخية على المنشأ التاريخي لبداية زراعة القنب الهندي بالمغرب، كما اختلف العديد من الباحثين حول أصل هذه النبتة، وما إذا كانت مرتبطة بوصول الشرقيين إلى المغرب، أو أنها إنتاج محلي يعود في الواقع إلى أزمنة غابرة، خاصة وأن منشأها التاريخي غير مضبوط. ففي دراسة لمكتب الأمم المتحدة بتعاون مع وكالة تنمية أقاليم الشمال بالمملكة المغربية، نجد أن زراعة القنب الهندي كانت موجودة بالمنطقة منذ القرن الخامس عشر الميلادي، ويعود أصل هذه الزراعات إلى وصول المهاجرين العرب للمنطقة عند بداية القرن السابع الميلادي (ONUDC et APDN ; 2003 ; pp :41) في نفس التاريخ اعتبر تقرير transnational institute (TNI) أن زراعة القنب الهندي بالمغرب حصلت ما بين القرن السابع والخامس عشر الميلادي، وجاء ذلك نتيجة وصول العرب واستقرارهم شمال إفريقيا (Blickman , 2017, pp :49).

غير أن محمد بودواح الأستاذ الباحث في الجغرافيا البشرية يشكك في هذه القراءة، ويرجع ذلك في نظره لسببين اثنين: فمن ناحية، إن مزارعي القنب الهندي هم من البربر في معظم الحالات، أما من ناحية أخرى فإن تجربة النباتات المختلفة: الماريجوانا، الباكستانية، اللبنانية التي زرعت في منطقة كتامة لم تعط نفس النتيجة كما في بلدانها الأصلية (Boudouah, 2014, pp :13). وبالمقابل يرى أن تاريخ القنب الهندي بمنطقة كتامة على الخصوص يعود إلى القرن السادس الميلادي، ويَرجع أصل النبتة في نظره إلى الهند، حيث جلبها مغامرون كتاميون إلى المنطقة.

وعطفاً على ذلك، عرفت القرون الموالية تطور هذه الزراعة، هكذا عرف القرن الحادي عشر الميلادي حركة تصدير القنب الهندي تحت غطاء باقي الزراعات الأخرى نحو الخارج، ولعب التجار اليهود والإغريق دوراً بارزاً في هذه الحركة، خاصة وأن هؤلاء التجار كان لديهم رأسمال كبير، سمح لهم بشراء المراكب لأخذ كمية كبيرة من القنب الهندي، وكان الاستيراد والتصدير يتم من مختلف الموانئ المغربية، كميناء أكادير. ولعب المغرب آنذاك دور أحد المحاور الرئيسة في عالم المخدرات، لكن تحت غطاء تصدير بضائع كالحبوب، الأقمشة، الشاي... (Boudouah, 2014, pp :13). لقد تم هذا الأمر في ضل دور الوسيط التي كانت تلعبه الموانئ المغربية بين دول الصحراء ودول البحر الأبيض المتوسط.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

بيد أن أول إشارة واضحة عن زراعة القنب الهندي بالمغرب، تعود إلى القرن الثالث عشر حسب الأستاذ جمال بلخضر، وذلك على هامش ملاحظة ليون الإفريقي الذي لاحظ انتشار حقول القنب الهندي في مناطق سكيسوة بين أمزميز وإمنتانوت، ونواحي صفرو وفاس، استناداً لجمال بلخضر يتعلق الأمر خصوصا بمواد يدوية مثل الحبال وغيرها كانت تصنع اعتمادا على أوراق القنب الهندي، وتباع في أسواق فاس كما لاحظ ليون الإفريقي (بلا وعلي، 2015، ص:49).

وعند القرن الرابع عشر نجد إشارة واضحة أخرى عن معرفة وإلمام المغاربة، خاصة أهل مدينة سبتة، بالقنب الهندي (الحشيش). ونعثر على هذه الإشارة في كتاب "المقصد الشريف" للباديسي (1252م/ تاريخ الوفاة غير معروف) الذي يروي أن مَصرياً قدِم إلى مدينة سبتة لإحياء ليلة صوفية بمناسبة المولد النبوي يحييها الشيخ أبو مروان عبد المالك الوجانسي، وأحضر معه القنب الهندي (الحشيشة) وقد تعرف عليها الحاضرون، خاصة الشيخ عبدالمالك الذي أمر أحد خدامه برميها في البحر. وحدثني الحاج لما استقر الشيخ عبد المالك بمدينة سبتة – حرسها الله تعالى- صار يصنع المولد طعاما للفقراء يأكلونه... فأتى فقير من الشرق برسم زيارته ومعه جراب من ورق القنيب المعروف عند المستعملين له بالحشيشة... فلما كان الليل رأى الفقير قناديل الزجاج والسماعة والشطح وقال إنما يصلح استعمال ذلك المعلوم في هذا الوقت... وأمر الشيخ أحد خدامه فقال سير إلى مقبرة حجارة السودان إلى الروضة التي صفتها كذا وستجد فيها جرابا مملوءا بشيء فاقذف به في البحر، ففعل الخديم مثلما أمر الشيخ (الباديسي، 1993، ص: 100-101).

وتَزايَدَ انتشار القنب الهندي خلال مرحلة الحكم السعدي، خاصة وأنه اكتسب شرعية دينية، نظراً لاستعماله من قبل مجموعة من الفرق الصوفية كـ "هداوة"، ووفقاً لهذه الفرقة، فإن استخدام الحشيش يُسهل تلاوة الذكر (تكرار اسم أو صفات الله) وعبادة الله (Mouna, 2009, pp :189)، "الأمر الذي دفع بالسعديين إلى تنظيم إحراقه خلال القرن السادس عشر الميلادي (البوزيدي، 2004، ص: 6865). إلا أن هذا المنع لم يقضي بشكل كلي ونهائي على القنب الهندي، إذ سرعان ما عاد إلى الانتشار الواسع، وهذه المرة إبان العهد العلوي، حيث "تذكر المصادر التاريخية أن السلطان مولاي علي سنة 1734 كان مخبولاً خبلاً تاماً" من شدة تناوله للكيف، كما أن أحد مستشاري سيدي محمد بن عبد الله مات سنة 1712 نتيجة لمجونه ومبالغته في استهلاك القنب الهندي(البوزيدي، 2004، ص: 6865) . هكذا سيصدر السلطان المولى سليمان سنة 1814 مرسوما يأمر فيه بمنع الطابة والقنب الهندي وإحراقهما في مجموع مناطق البلاد.

وخلال الشطر الثاني من القرن التاسع عشر، سيذكر موليراس أن منطقة كتامة شهيرة بزراعة القنب الهندي، حيث يقول وتشتهر كتامة في المغرب برمته بزراعة القنب الهندي، حيث تمتلك أغنى العائلات حقولاً كثيرة من هذه النبتة، وتكون مضطرة للجوء إلى عملية التويزة لزرعها وحصدها (موليراس، 2013، ص: 86). كما رصد زراعة القنب الهندي في قبيلة بني خالد كذلك وتختفي القرى داخل الخضرة وتحت ظلال الأشجار الضخمة، وعلى جنباتها تمتد حقول الشعير والعدس والذرة والبطاطس والقنب الهندي والطابة (موليراس، 2013، ص: 250).

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

وخلال نهاية القرن التاسع عشر، سيحتكر المخزن المغربي حق إنتاج القنب الهندي وتصديره، حيث أن نسبة 90 بالمائة من الأدوية التي تحتوي ضمن مكوناتها القنب الهندي بفرنسا - لم يكن ممنوعاً آنذاك - كان يأتي من المغرب (Blickman , 2017, pp :3). هكذا سينتشر القنب الهندي في منطقة سوس ومراكش، ومع مطلع القرن العشرين ودخول المغرب فترة الحماية، ستعرف زراعة القنب الهندي منعطفات هامة وتطورات جديدة.

3. زراعة القنب الهندي خلال الحماية:

عرف المغرب خلال بداية القرن العشرين سلسلة من التحولات الكبرى التي مست بنياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وجاءت هذه التحولات نتيجة الواقع السياسي -آنذاك- الذي أفضى إلى فرض توقيع معاهدة الحماية سنة 1912[2]. وتبعاً لهذه التحولات، اختل التوازن بين الكثافة السكانية ومتطلبات الحياة، خاصة وأن المستعمر قد سيطر على أجود الأراضي الفلاحية المغربية، وسخرها للزراعة التسويقية في إطار الاستعمار الرسمي والخاص. وبما أن فئة عريضة من المغاربة رفضوا العمل مع المستعمر، فإن البحث عن سبل وأساليب بديلة وجديدة لكسب الرزق شكلت هاجسهم الاقتصادي والاجتماعي.

ونتيجةً لهذا الوضع، امتدت زراعة القنب الهندي إلى مناطق جديدة، لتشكل بذلك منعطفاً بارزاً في تاريخ زراعة هذه النبتة بالمغرب، وسنعتمد في دراسة هذا المنعطف خلال فترة الحماية على التقسيم الذي اعتمده الأستاذ محمد بودواح، حيث ميز بين ثلاثة مراحل أساسية:

- **المرحلة الأولى (1912/ 1920):** لقد عرفت هذه المرحلة ارتباكاً على مستوى التسيير الإداري والسياسي، وذلك راجع إلى انشغال السلطات الفرنسية والإسبانية بالتوسع الاستعماري وجلب المعمرين إلى المغرب من جهة، كما يرجع ذلك الارتباك إلى تنازل السلطان عبد الحفيظ عن الحكم (1937/1876) من جهة أخرى. إن هذا الوضع قد خلف فراغاً على مستوى مراقبة المساحات المزروعة بالقنب الهندي، الأمر الذي أدى إلى توسع مجال زراعتها في كل من الحوز وسوس، خاصة وأن مردود القنب الهندي كان جد مهما في فترة الأزمة العالمية المرتبطة بالحرب العالمية الأولى. وتبعاً لذلك، يذكر بول باسكون أن تصدير القنب الهندي من المغرب في اتجاه أوروبا قد ارتفع من 100 طن سنة 1913 إلى 500 طن سنة 1320 (Boudouah, 2014, pp :15).
- **المرحلة الثانية (1921 / 1930):** تميزت هذه المرحلة باضطراب آخر، نتج عن احتلال السلطات الاستعمارية الإسبانية لمناطق جبال الريف، وكان ذلك بين 1921 و1926، بعد مقاومة شرسة بزعامة محمد بن عبدالكريم الخطابي (1963/1882) الذي هزم الإسبان في معركة أنوال عام 1921. وهي الفترة التي انتقلت زراعة القنب الهندي، في بدايتها، من الدواوير التقليدية المعروفة بهذه الزراعة إلى دواوير أخرى جديدة مثل (تلرواق) لكن الانتشار ظل محصوراً داخل قبيلتي كتامة وبني سدات. بعد هذه الفترة، ستعرف زراعة القنب الهندي تراجعاً ملحوظاً بمناطق زراعته، وذلك راجع إلى قدرة محمد بن عبد الكريم الخطابي

[2] تجدر الإشارة إلى أن وثيقة الحماية صدرت أول مرة في العدد الأول للجريدة الرسمية باللغة الفرنسية سنة 1913 تحت اسم "معاهدة تنظيم الحماية الفرنسية للملكة الشريفة".

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

الذي استطاع توحيد القبائل الأمازيغية ضد الاحتلال الإسباني. فمنع زراعة واستهلاك القنب الهندي، لأن عبد الكريم يعتقد أن القنب الهندي يخالف الاسلام –حرام- (Blickman , 2017, pp :3). إلا أن فتوى التحريم هذه من قبل المُلهم (بالنسبة للساكنة) عبد الكريم الخطابي آنذاك لم تقض على زراعة القنب الهندي نهائياً، بل ستعود للانتشار من جديد، خاصة بعد سقوط منطقة الريف سنة 1926 على إثر تحالف إسباني/ فرنسي وصل فيه عدد الجنود حوالي 500000 جندي، واستعملت فيه القوة الفرنسية الإسبانية أسلحة كمياوية محظورة دولياً لا زالت منطقة الريف تعيش آثارها إلى اليوم.

- **المرحلة الثالثة (1930 إلى الاستقلال):** تميزت هذه المرحلة بصدور ظهيرين يمنعان زراعة القنب الهندي في إطار اتفاقية دولية، ويتعلق الأمر بظهير 1932 وظهير 1954، وامتنعت إسبانيا عن التوقيع على الظهيرين معاً، مما يعني أن المنطقة الاستعمارية الإسبانية ظلت تزرع القنب الهندي دون موانع تذكر، لأن إنتاجه كان مقنناً بمجوعة من الظهائر، أهمها ظهير 1915 الذي نظم عملية احتكار جلب الدخان والقنب الهندي (الجريدة الرسمية، 1915، ص:184)، ثم ظهير 1919 الذي عُرف بظهير ضبط القنب الهندي (الجريدة الرسمية، 1919، ص: 754)، وأخيراً ظهير 1932 الذي صادق على الاتفاق المعقود بين الدولة وبين صاكة الدخان المغربية (الشركة الدولية ذات المصلحة المشتركة بالتزام التبغ بالمغرب). غير أن زراعته ظلت محصورة في المناطق التقليدية المعروفة بهذه الزراعة (كتامة، بني سدات، بني خالد)، خاصة وأنها كانت مؤطرة في إطار تعاقد شركة إسبانية مع فلاحي هذه القبائل لشراء جزء من المحصول (القنب الهندي أو الطابا) مع تأدية ضرائب على منتوج القنب الهندي (بودواح، ص: 5)، غير أن هذا التعاقد لا يعني أن منتوج القنب الهندي بهذه المناطق كان حكراً على تلك الشركة فقط، بل كان الفلاحون يبيعونه في الأسواق خُفية، كما كانوا يَخْفونه كذلك للاستعمال الشخصي.

هكذا تم حظر زراعة القنب الهندي في المنطقة الاستعمارية الفرنسية بقوة القانون، في حين ستزداد مساحة زراعته بالمنطقة الإسبانية، وستصبح منطقة أعالي جبال الريف المجال الوحيد لهذه الزراعة في المغرب فيما بعد.

4. زراعة القنب الهندي بعد الاستقلال:

بعد حصول المغرب على الاستقلال سنة 1956 سيتم تعميم حظر زراعة القنب الهندي على جميع المناطق المسترجعة آنذاك، بما فيها المناطق الشمالية الخاضعة للنفوذ الإسباني، وقد خلف هذا التعميم استياءً وغضباً شديداً عند المزارعين الذين تعودوا على ممارسة زراعتهم المفضلة في ظل الاحتلال الإسباني، خاصة وأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ظل المغرب المستقل حديثا كانت تتخبط في سلسلة من الأزمات. لقد أدى هذا الأمر بالحكومة المغربية إلى السماح بزراعة القنب الهندي داخل منطقة محدودة هي قرية أزيلال الواقعة في مقدم جبال (تيديغين) إقليم الحسيمة، وتكلفت الحكومة بشراء محصول الفلاحين لتقوم بإحراقه (ONUDC et APDN ; 2003 ; pp :41) . غير أن هذه المحاولة سرعان ما باءت بالفشل بعد ثلاث سنوات من انطلاقها، ويرجع هذا الفشل إلى الصعوبات المالية التي كانت ترخي بظلالها على الاقتصاد المغربي في ظل إدارة مغربية فتية.

لقد كان الركود الاقتصادي الذي عرفه المغرب خلال هذه المرحلة مضاعفاً في بعض المناطق، كمنطقة الريف، وهو وضع ترتب عنه تفاقم معدلات البطالة، وارتفاع الأسعار، وتراجع مجال الاستثمارات، وارتفاع وثيرة الهجرة القروية، كما أن الإدارة المغربية الفتية

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

لم تستطع بناء المرافق الاجتماعية من مستشفيات ومدارس، كما لم تستطيع تشييد بنية تحية تواكب وتواصل ما تركته إدارة الحماية من طرق وماء وكهرباء.

أمام هذه الأوضاع الصعبة، ستندلع انتفاضة الريف في أكتوبر 1958 وستنتهي بتدخل عسكري في مارس 1959. وأدت هذه الأحداث بالحكومة المغربية إلى تقبل زراعة القنب الهندي واعتبارها اقتصاد غير نظامي يوفر شروط الحد الأدنى من العيش لسكان جبال الريف (ONUDC et APDN ; 2003 ; pp :41). هكذا ستنتعش نبتة القنب الهندي من جديد، وستصبح عملية زراعتها وتسويقها واستهلاكها أمراً تسكت عنه الحكومة المغربية تارة، وتحاربه تارة أخرى، أما بالنسبة لبعض ساكنة سلسلة جبال الريف فسيصبح الأمر واقعاً مقبولاً ومرغوباً لما له من انعكاسات مباشرة على حياتهم الاقتصادية، بل صار يشكل لديهم مكوناً ثقافياً بامتياز.

وعند بداية الستينيات، ستظهر موجات عالمية تدعو إلى إباحة تعاطي القنب الهندي، يتقدم هذه الموجات جيل الهيبيين Hippies ونجوم الروك العالميين، فساهمت "هذه الموجات في إثارة الإنتباه إلى المغرب وخاصة منطقة كتامة في الريف الأوسط التي أصبحت قبلة للراغبين في استهلاك القنب الهندي حيث تنفرد المنطقة بطبيعتها الجبلية وجودة منتوجاتها من نبتة القنب الهندي (البوزيدي، 2017، ص: 6865).

في إطار هذا السياق العالمي، سيأتي الطلب الأوروبي على القنب الهندي المغربي، وستأخذ المساحات المزروعة بهذه النبتة منحى التوسع والتطور، وسيرتبط هذا التطور أساساً بالمسار الجديد الذي ستعرفه هذه النبتة، ويتعلق الأمر بتحويل القنب الهندي إلى منتوجات مشتقة من عيون هذه النبتة، أهمها منتوج الحشيش. هذا المسحوق سيشكل إغراءً حقيقياً سيجعل من مناطق زراعة القنب الهندي – كتامة على وجه الخصوص- قبلة لليد العاملة بالنسبة للكثيرين، وَوِجهةً للبحث عن الاغتناء السريع بالنسبة للبعض الآخر، خاصة وأن الاقتصاد المغربي في هذه الفترة كان لا يزال يتخبط في سلسلة من الاكراهات والتحديات.

وارتباطاً بهذه الأوضاع الاقتصادية الصعبة، كان الآلاف من سكان الريف شمال المغرب قد فُتِح أمامهم باب الهجرة على مصراعيه نحو الدول الأوروبية، للعمل في الفلاحة، والبناء، والمناجم، ومصانع السيارات، خصوصا في كل من هولندا، وبلجيكا، وفرنسا، ثم إسبانيا فيما بعد. هؤلاء المهاجرون سيلعب البعض منهم دور الوسيط والتاجر (المهرب) بين الطلب الأوروبي على الحشيش المغربي، والذي يزداد يوما بعد يوم، وبين المنتجين للكيف ومشتقاته الذين بدؤوا في رفع المساحات المزروعة تدريجياً، كما شرعوا في تطوير منتوجاتهم، وسيتم هذا الربط في إطار شبكات تسويقية التي ستبدأ في الانتظام شيئا فشيئا. هكذا ارتفعت المساحات المزروعة بالقنب الهندي بدوار الساحل، وازداد بجماعة عبد الغاية السواحل المنتمية لإقليم الحسيمة ما بين 1973 و 1984 بنسبة 118 بالمئة بالنسبة للأولى و 94 بالمئة بالنسبة للثانية(بودواح، ص: 5).

يتبين إذن، أن الأسواق الأوروبية كانت سبباً رئيساً -إلى جانب أسباب داخلية أخرى طبعا- في التوسع الكبير للمساحات المزروعة بالقنب الهندي، وفي عملية تحويله إلى الحشيش كذلك. وعلى أساس هذا الوضع، فإن الحكومات الأوروبية ستضغط على الحكومة المغربية من أجل البحث عن حل لهذه المعضلة، هكذا سيحدث المغرب لجنة وطنية للمخدرات بموجب مرسوم 626-77-2 بتاريخ 19

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

شوال 1397 الموافق لـ 3 أكتوبر 1977 انكبت على التفكير في التدابير الرامية إلى تطبيق الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية في ميدان المخدرات السامة، إلى جانب البحث عن الوسائل الكفيلة لتنظيم مكافحة المخدرات بالمغرب (الجريدة الرسمية، 1977، ص: 3036).

بناءً على هذه التطورات، سيبدأ المغرب مشروع البحث عن التنمية البديلة بمناطق زراعة القنب الهندي، هكذا سترى النور مجموعة من التعاونيات الفلاحية في ثمانينيات القرن الماضي، غير أن هذه المحاولة ستكلل بالفشل، بل أكثر من هذا فإن زحف الاتجار في القنب الهندي ومشتقاته سينتظم أكثر بين المزارعين والمصنعين وبين شبكات التسويق المغربية/الأوروبية. وعليه، ستتميز هذه الفترة "بارتفاع سريع في المساحات المزروعة بالقنب الهندي، إذ امتد هذا الأخير من النواة الأصلية في بلاد صنهاجة (كتامة ونواحيها) ليصل إلى بلاد غمارة (بني سميح، بني رزين، بني منصور) وبلاد جبالة (بني أحمد) متجها إلى الحسيمة (بني يفرح، بني مسدوج)، (ONUDC et APDN ; 2003 ; pp :42).

وكلما ازدادت المساحات المزروعة بالقنب الهندي، كلما تطلعت الدولة المغربية، ظاهرياً على الأقل، إلى محاولة القضاء عليه. هكذا مع مطلع التسعينيات، سيواصل المغرب هذه المحاولات، وسيتم في سنة 1995 إنشاء وكالة تنمية الأقاليم الشمالية بمساعدة الاتحاد الاوروبي قصد الحد من انتشار زراعة القنب الهندي. وعلى الرغم من هذه المحاولات فإن المساحات المزروعة بالقنب الهندي في تزايد مستمر في اتجاه المناطق المجاورة للشاون وتطوان وتاونات والحسيمة وتازة (البوزيدي، 2017، ص: 6866).

ومع نهاية القرن الماضي، انتهى ما نسميه زراعة القنب الهندي بعد الاستقلال، ومع بداية القرن الحالي تَشَكّل واقع جديد، سيشكل منعطفاً بارزاً في التاريخ المعاصر لهذه الزراعة.

5. راهن زراعة القنب الهندي:

تبدأ هذه الفترة مع الدراسات الاستقصائية الثلاث التي أنْجِزت أعوام 2003، 2004، 2005، من قبل وكالات إنعاش وتنمية الشمال بتعاون وتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. والتي كان من أهدافها الأساسية الوصول إلى حل جذري لزراعة القنب الهندي التي تتركز في شمال المغرب، من خلال اعتماد مزروعات بديلة تكون كفيلة بخلق اقتصاد بديل ببلاد القنب الهندي.

غير أن ما سيميز هذه الفترة هو بروز مقترح تقنين القنب الهندي من قبل مجموعة من الفاعلين المدنيين والسياسيين وبعض الباحثين في المجال، بوصفه جزءاً لا يتجزأ من التراث المغربي، خاصة وأن للكيف استعمالات طبية وصناعية وبيئية متعددة. وقد برز هذا المقترح لأول مرة مع تأسيس الائتلاف المغربي من أجل الاستعمال الطبي والصناعي للقنب الهندي عام 2007 من قبل نشطاء مدنيين. ثم تلا ذلك مناقشة الإعلام الرسمي لأول مرة مقترح تقنين القنب الهندي من خلال برنامج "مباشرة معكم" على القناة الثانية بتاريخ 8 دجنبر 2008. وفي عام 2013، تقدم حزب الاستقلال بمشروع قانون بمجلس النواب يقضي بتقنين هذه الزراعة للاستعمال الطبي والصناعي، ثم أعقبه حزب الأصالة والمعاصرة بمشروع قانون مماثل بمجلس المستشارين عام 2015. ورغم رفض الحكومة لهذين المقترحين، إلا أن سؤال التقنين قد طرح نفسه من جديد مع لجنة "النموذج التنموي" التي أطلقها العاهل المغربي عام 2018، حيث

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

نظمت هذه اللجنة بتاريخ 23 يوليوز2020 ورشة نقاش مفتوح حول الاستعمالات البديلة للكيف، خاصة الاستعمال العلمي والطبي والصناعي. وسَيُتوج هذا المسار بمصادقة البرلمان المغربي بغرفتيه (مجلس النواب، مجلس المستشارين) على مشروع قانون رقم 13.21 الذي تقدمت به وزارة الداخلية مطلع سنة (2021) ويتعلق بالاستعمالات المشروعة للكيف، وتحديداً الاستعمال الطبي والصناعي. وفي مطلع السنة الحالية (2022) صادقت الحكومة المغربية على مرسوم جديد تحت رقم 2.22.159 الصادر في الجريدة الرسمية عدد 7078 ويتضمن تطبيقاً لبعض أحكام القانون رقم 13.21 المتعلق بالاستعمالات المشروعة للكيف، وقد قضى هذا المرسوم بتحديد مجال إنتاج القنب الهندي، ويتعلق الأمر بأقاليم الحسيمة وشفشاون وتاونات فقط.

خلاصة:

على سبيل الختم يتبين من خلال هذا المقال أن نبتة القنب الهندي عرفها المغاربة منذ زمن بعيد وإلى اليوم، وقد تنوعت وتعددت استعمالاتها من المجال الطبي إلى الصناعي ثم الديني، إلى جانب استهلاكها الترفيهي أو الشخصي. وتبعا لهذا التجدر التاريخي، لعبت مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية دورها الفعال في استمرارية زراعة القنب الهندي وانتشاره في معظم أرجاء مناطق شمال المغرب. إن هذه العوامل لا يمكن تجاهلها أو التقليل من شأنها في أي محاولة علمية لفهم هذه الظاهرة، خاصة وأنها ترسخت كثقافة يجعلها تستعصي على الاستئصال تماماً، بل فرضت الاعتراف القانوني بها في الوقت الراهن.

كما تبين أيضا من خلال هذا المقال أن منع التشريع المغربي لزراعة القنب الهندي لا يستمد سلطته من ذاته، أقصد عوامل داخلية محضة، بل يستمد ذلك من مقومات خارجية، خاصة التشريع الدولي والضغوطات الدولية. لقد لاحظنا أن المغرب إبان فترة الحماية أصدر مجموعة من النصوص القانونية التي تُنظم وتَضْبط مجال وكيفية تسويق هذه الزراعة، إلا أنه في الخمسينيات والستينيات التي عرفت توجهاً دولياً في التصدي للكيف ومشتقاته، خاصة مع ظهور مخدر الحشيش، انخرط المغرب في سياق منع القنب الهندي من خلال سن مجموعة من القوانين التي تمنع زراعته وتصنيعه وتسويقه واستهلاكه على كل التراب المغربي، بما في ذلك المناطق التقليدية المعروفة بهذه الزراعة بشمال المغرب. لكن المعطيات التاريخية والميدانية التي تلت هذه التشريعات تُبَين بما لا يدع مجالاً للشك فشل تنزيل هذه القوانين أمام الانتشار الواسع لزراعة القنب الهندي بمعظم أقاليم الشمال.

أخيرا، إذا أردنا فهم ما هو أساسي في نبتة القنب الهندي فعلينا ألا ننطلق من العصر الحالي، ولا من المفهوم الخاطئ الذي يحصر استعمال القنب الهندي في صناعة المخدرات فقط، بل علينا أن ننطلق من تاريخها العريق الذي يكشف على استعمالات متعددة، خاصة في المجال الصناعي والطبي من جهة، وعن تجدره في الذاكرة الجماعية لساكنة مناطقه من جهة ثانية، إلى أن صار القنب الهندي المغربي علامة تجارية وثقافية بامتياز.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

1. المراجع المعتمدة باللغة العربية

- البادسي عبد الحق بن إسماعيل، "المقصد الشريف والمنزع اللطيف في التعريف بصلحاء الريف"، تحقيق سعيد أعراب، المطبعة الملكية، الطبعة الثانية، الرباط، 1993.
- بلا وعلي إسماعيل، "القنب الهندي أنيس المتصوفة" مجلة زمان، المغرب كما كان، العدد: 25، نونبر، 2015.
- بنعبيد عبدالمالك، "القنب"، مجلة معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الجزء 20، مطابع سلا، 1425 – 2004.
- بودواح محمد، "زراعة القنب الهندي بالمغرب، مقاربة مجالية قانونية"، مقال منشور على موقع: www.marocdroit.com
- البوزيدي سعيد، "القنب الهندي"، في معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الجزء 20، مطابع سلا، 1425 – 2004.
- البوزيدي سعيد، "تاريخ القنب الهندي وأسباب انحصار زراعته بمنطقة صنهاجة سراير" مجلة تيدغين للأبحاث الأمازيغية والتنمية، العدد 6، 2017.
- التويجري محمد، " ظاهرة تعاطي المخدرات من خلال دراسة سيكوسوسيولوجية عن القنب الهندي وآثاره "، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب، تخصص علم النفس الاجتماعي، إشراف الاستاذ رشدي فكار، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الانسانية الرباط، السنة الجامعية 1998 / 1999.
- الجريدة الرسمية، عدد 1012، 18 مارس 1932، الرباط.
- الجريدة الرسمية، عدد 112-113، 28 يونيو 1915، الرباط،
- الجريدة الرسمية، عدد 3390، 19 أكتوبر 1977، الرباط.
- الجريدة الرسمية، عدد 342، 17 نوفمبر 1919، الرباط.
- موليراس أوغست، "المغرب المجهول، الجزء الثاني، اكتشاف جبالة"، ترجمة وتقديم عز الدين الخطابي، منشورات تيفيراز11، الطبعة الأولى،2013.

2. المراجع باللغات الأجنبية

- AFSAHI Kenza, «La construction socio-économique du cannabis au maroc: le kif comme produit traditionnel, produit manufacturé et produit de contrebonde », In: tempo social, Revesta de sociologia da USP, v.19, n.2
- BLICKMAN Tom, (2017). «Maruecos y cannabis, reducción, contención o aceptación» trad, Beatriz martinez, informe sobre políticas de drogas, transnational institute (TNI), nº49, p. 3.
- BOUDOUAH M'hamed, (2014). «La culture du kif et sont impact economique et social dans le rif central (Maroc): cas de ktama», imprimerie al karama, première édition,

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

- MOUNA Khalid, (2009). «La culture du cannabis ou maroc : entre l'économie et le religieux», edt, faculté de théologique et des sciences des religion, université de montréal, vol, 17, nº 1
- ONUDC et APDN, (2003). «Maroc, enquête sur le cannabis 2003».

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved